University of Zawia Journal of Economic Sciences (UZJES)
Volume 7, Issue 1, (2025), pp.236-250

The Concept of Security and Its Transformations in International Relations

Sami Abu Ajila Issa, Department of Political Science, Faculty of Economics, University of Zawia
Email: sami.essa@zu.edu.ly
Baleed Khalifa Allafe, Department of Political Science, The Open University
Email: ellafi.lafi1967@gmail.com

Received: 27-04-2025 / Accepted: 26-05-2025 / Published at: 30-06-2025 / DOI: 10.26629/uzjes.2025.09

Abstract

Security studies have occupied a significant space in scientific research and scholarship since the Peace of Westphalia in 1648 up to the present day. However, their emergence as a distinct field became particularly evident after World War II and the onset of the so-called "Cold War."

Political and strategic scholars have long debated the precise definition of "security," and its conceptualization has evolved and diversified in both analysis and interpretation, reflecting the varying perspectives of researchers across different eras. Each period carries its unique context, and each geographical setting its boundaries—factors that have shaped the diversity of ideas and theories examining the concept of security. These range from the philosophical foundations of rationalist thought in the Realist school, to the idealist frameworks of Liberalism, and finally to the critical approaches of contemporary discourses.

Key words: International Relations, Concept of Security, Non-State Actors.

"Articles published in Univ Zawia J Econ Sci are licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License."

مفهوم الأمن وتحولاته في العلاقات الدولية

سامي أبوعجيلة عيسى، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية
Email: sami.essa@zu.edu.ly
بلعيد خليفة اللافي، قسم العلوم السياسية، الجامعة المفتوحة
Email: ellafi.lafi1967@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/04/27م تاريخ القبول: 2025/05/26م تاريخ النشر: 2025/06/30

الملخص:

شغلت الدراسات الأمنية حيزًا هامًا في البحث العلمي والأكاديمي منذ صلح وستفاليا عام 1648 وحتى يومنا هذا، إلا أن بروزها كمجال مستقل برز بشكل خاص بعد الحرب العالمية الثانية وبداية ما يُسمى "الحرب الباردة".

لطالما ناقش الباحثون السياسيون والاستراتيجيون التعريف الدقيق لـ"الأمن"، وتطورت مفاهيمه وتنوعت في التحليل والتفسير، عاكسةً بذلك وجهات نظر الباحثين المتباينة عبر العصور، لكل فترة سياقها الخاص، ولكل منطقة جغرافية حدودها، وهي عوامل شكلت تنوع الأفكار والنظريات التي تتناول مفهوم الأمن، تتراوح هذه العوامل من الأسس الفلسفية للفكر العقلاني في المدرسة الواقعية، إلى الأطر المثالية لليبرالية، وصولًا إلى المناهج النقدية للخطابات المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الدولية، مفهوم الأمن، الجهات الفاعلة غير الحكومية.

المقدمة:

أخذت الدراسات الأمنية حيزا هاما في البحوث والدراسات العلمية بداية من معاهدة ويستفاليا سنة 1648م وحتى يومنا هذا، إلا أن بداية ظهورها بشكل واضح كان بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبداية ما اصطلح على تسميته "بالحرب الباردة".

هذا وقد اختلف علماء السياسة والاستراتيجية حول تحديد مفهوم الأمن بشكله الدقيق كما شهد مفهوم الأمن اختلافا وتمايزا في التغيير والتحليل وفقا لاختلاف وتمايز أداء الباحثين عبر الأزمنة المختلفة، فلكل

زمان خصوصيته ولكل مكان حدوده وعليه تمايزت الأفكار والنظريات التي تناولت مفهوم الأمن بالدراسة، بداية من الجانب الفلسفي القائم على التصور العقلاني في المدرسة الواقعية، مرورا بالتصور المثالي في المدرسة الليبرالية وانتهاء بالتيارات والتصورات النقدية.

بعد هذه المقدمة حول مفهوم الأمن نتعرض للمنهجية المتبعة في هذه الدراسة:

1- أهمية الدراسة:

تتضح أهمية هذه الدراسة كونها تسلط الضوء على مفهوم الأمن باعتباره أحد الجوانب المهمة في استقرار الدول والمجتمعات وعلى مختلف المستويات.

2- أهداف الدراسة:

أ- التعرف على مفاهيم الأمن ومعرفة أشكاله وتنوعاته.

ب- التعرف على تطور مفهوم الأمن عبر مراحل تاريخية سابقة.

3- مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في فهم وتحليل طبيعة مفهوم الأمن وتداعياته على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. وذلك من خلال طرح مشكلة الدراسة ومن خلال التساؤل الرئيسي وهو:

كيف ساهمت تطورات العلاقات الدولية في تطوير مفهوم الأمن؟

4- منهجية الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة مكتبية تم فيها الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال تحليل وتفسير الأحداث والوثائق والكتب والمجلات العلمية والاستعانة بالمنهج التاريخي من خلال العودة للجذور التاريخية لموضوع البحث.

5-الكلمات المفتاحية:

أ. العلاقات الدولية

علم يدرس التفاعلات بين الدول والفواعل غير الحكومية في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية ضمن النظام الدولي.

ب. مفهوم الأمن

تطور من الحماية العسكرية إلى مفهوم شامل يشمل الأمن القومي والإنساني والبيئي والسيبراني لمواجهة التهديدات التقليدية وغير التقليدية.

ج. الفواعل غير الدوليين

جهات مؤثرة في العلاقات الدولية دون صفة حكومية، كالمنظمات الدولية والشركات والجماعات المسلحة، تلعب أدواراً سياسية وأمنية واقتصادية

6- تقسيم الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة على شكل محاور والتي شملت على:

المحور الأول – المفهوم العام للأمن.

المحور الثاني – تطورات مفهوم الأمن واتساع جوانبه.

المحور الثالث – العوامل المرتبطة بتطبيقات الأمن.

المحور الأول

المفهوم العام للأمن

المفهوم العام للأمن:

يبدو من المفيد في هذا البحث التعرض بشيء من التفصيل لمفهوم الأمن الذي لا يمكن فهمه أو تفسيره إلا من خلال توضيح المفهوم العام للأمن، ومن ثم تحليل أشكاله وتنوعاته مع التركيز على مفهوم الأمن الغذائي. فالأمن ليس من المفاهيم السهلة عند تعريفه، إذ أن ثمة صعوبة في إيجاد تعريف علمي دقيق يجمع عليه الباحثون والكتب، ويمكن إرجاع صعوبة تحديد مفهوم الأمن للأسباب التالية.[1]

1) إن الغموض الذي ما زال يكتنف الظاهرة الأمنية يؤدي إلى عدم القدرة نسبيا لإخضاعها لقواعد نظرية المعرفة.

2) إن الحالة الأمنية ذات طبيعة خاصة، إذ أنها تتسم بالديناميكية والتطور.

3) افتقار موضوع الأمن للمفاهيم المتصلة به.

4) نسبية مفهوم الأمن، وذلك تبعا للنظرة المحيطة به؛ فهناك من ينظر للأمن نظرة جزئية، وينظر أخرون إليه نظرة شمولية تكاملية.

وقد تناولت بعض الدراسات والمعاجم اللغوية العربية والأجنبية كلمة الأمن، فاعتبرته مرادفا للطمأنينة، ونقيضا للخطر ويتعلق استخدامها عادة بالتحرر من الخطر والغزو والخوف*.

وفي ذلك يقول باري بوزان (BARRY BUZAN): «إن مفهوم الأمن مفهوم معقد، وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل بدء بالسياق السياسي للمفهوم ومرورا بالأبعاد المختلفة له، وانتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه.«[2]

ومن السمات التي يتصف بها مفهوم الأمن سمة التغير، فهو حقيقة متغيرة تبعا لظروف الزمان والمكان، ووفقا لاعتبارات داخلية وخارجية فمفهوم الأمن ليس مفهوما جامدا، لكنه مفهوم ديناميكي يتطور بتطور الظروف، ويرتبط ارتباطا وثيقا بالأوضاع والمعطيات والعوامل المحلية والإقليمية والدولية.

وعليه فالأمن حالة حركية دينامكية مركبة، لا تتصف بالجمود والإستاتيكية.[3]

وهو حقيقة نسبية، وليست مطلقة، والنسبية هنا تنشأ من السعي المستمر للدولة، لزيادة قوتها، الأمر الذي يزيد شعورها بعدم الأمن، بدلا من أن يكون مدعاة إلى مزيد من الشعور بالخوف أو القلق .[4]

وعلى هذا يمتاز الأمن بأن له مفهومين:

الأول: مفهوم ضيق.

الثاني: مفهوم واسع.

فالأول يتضمن الإجراءات الخاصة بتأمين الأفراد داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة والمتعلقة بإشباع الحاجات الضرورية والأساسية والكمالية للأفراد.[5]

أما مفهوم الأمن الواسع فيشمل كل ما يحققه الاستقلال السياسي الدولة وسلامة أراضيها وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهو يشمل تحقيق الأمن ببعديه الداخلي والخارجي، أي إنه تأمين كيان الدولة والمجتمع من الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا، وتأمين مصالحها، وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا في المجتمع.

كذلك هناك تصنيف آخر للأمن، وهو ما يعرف بمفهوم الأمن الخشن (Hard security)، والأمن الناعم. (Soft security) [6]

فالأمن الخشن بطابعه العسكري، والذي عادة ما يتبلور من اختلال موازين القوى بين الدول، ويمكن إرجاعه إلى الشؤون الدفاعية والعسكرية. أما الأمن الناعم فهو يشمل التحديات غير العسكرية التي تواجه الدول، مثل التحديات الصحية، واللاجئين، والمجاعات، والمشاكل العرقية، والتطرف، والإرهاب.[7]

وفي هذا السياق فقد حددت دراسة بحثية قام بها المركز الفنلندي للدراسات الروسية والأوروبية خمسة أنواع من التهديدات المتعلقة بالأمن الناعم، والمتمثلة في:[8]

1) المخاطر الفردية (Individual Risks): مثل تعرض بعض الأفراد لتهديدات الجرائم والأمراض.

2) المخاطر المجتمعية (Community Risks): وتتمثل في انتشار الأوبئة والمشاكل البيئية لتشمل قطاعات أوسع داخل المجتمع.

3) تهديدات عبر الحدود (Cross Borderthroots): وتتمثل في مشكلات الهجرة غير الشرعية واللاجئين.

4) الأزمات الزاحفة (Creeping Crises): ويقصد بها اتساع نطاق الخطر ليصبح أزمة إقليمية تهدد الأفراد في عدة دول مثل انتشار المجاعات والأوبئة.

5) الكوارث المحتملة (Potential Catastrophes): وتتمثل في تحول الأزمات الزاحفة إلى نكبات تصاحبها خسائر فادحة تمتد إلى عدة أقاليم مثل الأعاصير، والكوارث النووية، والمشاكل البيئية.

المحور الثاني

تـطـور مـفـهـوم الأمــن

قديما انشغل الإنسان على الدوام بالأمن بما يناسب حقيقة الإنسان وواقعه، بوصفه أرقي الكائنات الحية وأكثرها تطورا، سواء أكان ذلك في مجتمعات العصور البدائية، أم في مجتمعات العصور المدنية؛ وهو ما حدث وسيحدث في كل زمان ومكان[9] . لقد عالجت الأفكار السياسية الأولى ضرورة الأمن للإنسان والمجتمع؛ فقد كتب (سن تزو – Sin Tzu) الصيني كتابه (فن الحرب) شارحا فيه ضرورة الأمن و شروط تحقيقه مع تركيزه على الشروط الاستراتيجية والعسكرية[10]. وفي الحضارة اليونانية اتخذت من الأفكار والدراسات السياسية شكلا فلسفيا، حيث اشترط الفلاسفة اليونانيون لوجود مجتمع متحضر وأمن مرتبط بالإطار السياسي الذي يجعل من (دولة المدينة) الهدف الأساسي لتحقيق هذا الهدف[11] . وقد حدد أفلاطون مدينته الفاضلة (الدولة المدينة) عندما ربط أمنها بتقسيم العمل وفقا لقدرات الناس، وقد جعل المرتبة الأولى فيها للقدرة على الوصول للمعرفة، وفي المرتبة الثانية القدرة على حماية الأمن والدفاع عن المدينة، ثم تليها القدرة على تحصيل الرزق، لأنه بدون توفر الأمن لا يمكن الحصول على الرزق .[12]

أما أرسطو، تلميذ أفلاطون، فقد عالج مسألة الأمن من منظور مقارب لأستاذه أفلاطون، حيث اعتبر التفاوت الطبقي من أخطر ما تواجهه دولة المدينة، لأن ذلك في رأيه، هو السبب الرئيسي للثورات واختلال الأمن، وبذلك فقد ربط ارسطو أمن هذه الدولة واستقرارها بتقليل التفاوت الطبقي [13]

وفي الحضارة الرومانية اتخذ مفهوم الأمن طابعا عالميا يناسب مع حجم الإمبراطورية الرومانية على خلاف الوضع في اليونان في ظل (دولة المدينة).[14]

أما الحضارة الأوروبية فقد تجسدت مفاهيم الأمن في العالم الأوروبي بعد اعتناق مجتمعاتها وأنظمتها الحاكمة للديانة المسيحية ليصبح نشر هذه العقيدة والدفاع عنها إحدى شروط الأمن ومتطلباته في العالم المسيحي الغربي [15]

وفي الحضارة الإسلامية ارتبط مفهوم الأمن ومتطلباته وتطبيقاته في البداية بالدفاع عن العقيدة الإسلامية، ثم تطور ليشمل مهمة نشر الإسلام ليكتسب بذلك طابعا عالميا.[16]

وفي العصور الحديثة عكس مفهوم الأمن تطبيقا من زوايا مختلفة تمثلت في أفكار (مكيافيللي- Machiavelli)، التي أكدت على ضرورة اتباع الحاكم كل السبل، وبشتى الوسائل لضمان أمن نظامه ودولته.[17] وفي إطار نظرية العقد الاجتماعي قدم توماس هوبز تصوره الذي ربط فيه مرحلة الطبيعة بمرحلتين ، هما:[18]

-**1** مرحلة حالة الطبيعة التي يعيش فيها الناس ، وهي حرب الكل ضد الكل.

-**2** مرحلة المدنية ، والتي يسعى فيها الناس لإنهاء حالة الحرب، والعيش بأمان في ظل وجود سلطة حاكمة تضع ضمن مسؤولياتها منع عدوان الناس بعضهم لبعض، وإقامة العدل، وضمان مصالحهم، وكانت أفكار مكيافيللي و هوبز الأساس الذي قامت عليه السياسة الواقعية، والتي غلب عليها تصور مفهوم الأمن من منظور القوى العسكرية على المستويين التكتيكي والاستراتيجي، وفي النطاقين: الداخلي والخارج[19] . وقد اتسع مفهوم الأمن في العصر الحديث ليشمل جوانب مختلفة؛ حيث ظهر ما يسمى بالأمن القومي كظاهرة علمية وكمستوى للتحليل بعد الحرب العالمية الثانية[20] ، حيث ارتبط مفهوم الأمن بالتهديدات والأطماع الخارجية التي تخوضها الدول على اعتبار أن الأمن القومي إحدى العناصر الرئيسية التي تدخل ضمن قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية[21] . وقد أدى اتساع النطاق الإجرائي والعملي للأمن القومي ليشمل كل أبعاد الحياة الإنسانية على المستويين الفردي والجماعي متمثلا في:

1)الأمن العسكري: ويتمثل في القدرة العسكرية للدولة على صد أي اعتداء خارجي.[22]

2) الأمن السياسي: ويقصد به محاربة كافة الأنشطة الهدامة سواء الصادرة من مواطني الدولة أم الناجمة عن اختراق حواجز الأمن من جهات أجنبية، والتي تهدف إلى زعزعة الاستقرار السياسي، كما تشمل المحافظة على أسرار الدولة من وثائق ومعلومات وخطط، لأن نشر تلك المعلومات من شأنها أن تهدد الأمن القومي بدرجة كبيرة.[23]

3) الأمن الوقائي: يعتبر الأمن الوقائي جزء من الأمن السياسي؛ ويهدف إلى الحفاظ على معلومات الدولة الهامة وحمايتها من التخريب المادي والمعنوي.[24]

4) الأمن الاجتماعي: يهتم الأمن الاجتماعي بدراسة المشاكل الاجتماعية لتحديد أي انحرافات على القواعد والمعايير التي حددها المجتمع وعدم السماح بالتفكك الاجتماعي، كما أن القيم والتوجهات الدخيلة تلعب دورا رئيسا في هدم المجتمعات، وتكون عاملا من عوامل إعاقة التنمية والتقدم في تلك المجتمعات.[25]

5) الأمن الثقافي: ويعنى به قدرة الدولة أو الأمة على الحفاظ على ثقافتها وتراثها وأنماط سلوكها من خلال اللغة والاعتزاز بالتاريخ، حيث إن لكل أمة ثقافة خاصة بها تميزها عن غيرها، كما يشمل الأمن الثقافي التصدي للغزو الثقافي الذي يعتبر أكثر خطورة على الأمن القومي من الغزو المباشر.[26]

6) الأمن الإعلامي: يتمثل الأمن الإعلامي في قدرة الدولة على دحض حجم الخصم وخدمة أهداف الدولة واتصال المعلومات التي تخدم قضاياها في العالم، وقد استخدمت الدول في ذلك وسيلة الدعاية منذ الحرب العالمية الأولى، وازدادت أهميتها في الحرب العالمية الثانية، حيث اعتبرت الدعاية من الوسائل الهامة في تنفيذ السياسة الخارجية للدول.[27]

7) الأمن البيئي: لقد ظهر هذا المفهوم بشكل واضح في السبعينات من القرن العشرين في المنظمات الدولية، وعلى رأسهم الأمم المتحدة بسبب ما يتعرض له كوكب الأرض من مخلفات صناعية كالسموم والغازات السامة وصلت إلى حد يهدد الوجود البشري على الكرة الأرضية، كما ظهرت أصوات وجماعات عالمية تنادي من أجل مسألة البيئة والأمن البيئي على اعتبار أنها مسألة دولية تهم كل العالم وإحدى ركائز الأمن القومي للدول والمرتبطة بالتنمية.[28]

8) الأمن الاقتصادي: هذا النوع من الأمن يتم تحقيقه من خلال نجاح التنمية الاقتصادية والاعتماد على النفس والاعتماد المتبادل بين الدول، والمحافظة على الكوادر الطبيعية واستغلالها الاستغلال الأمثل لبناء اقتصاد قومي يخدم المصالح الحيوية للدولة.[29]

9) الأمن الغذائي: يتمثل الأمن الغذائي في قدرة مجتمع ما على توفير الغذاء المطلوب كماً ونوعاً على المدى القصير والطويل وبالسعر المناسب وفي حدود الدخل المتاح.[30]

وهذا المصطلح يعتبر مصطلحا حديثا حيث ظهر في بداية السبعينات من القرن العشرين بسبب انعدام الأمن الغذائي ونتيجة لقلة الإنتاج وزيادة عدد السكان وانتشار الحروب والنزاعات والأمراض الوبائية.

إن النظرة التقليدية إلى الأمن أخذت بالتطور والاتساع من مضمونه الضيق ليضم بعدا آخر غير البعد العسكري بفعل التغيرات العالمية المتعددة، ومنها دخول العديد من الدول النامية إلى عضوية النظام الدولي في فترة الستينات والسبعينات من القرن العشرين، الأمر الذي أدى إلى زيادة كثافة القضايا والاهتمامات العالمية.

وفي ضوء التطورات المتزايدة على الصعيد العالمي وبروز عمليات التكامل والتعاون الدولي ظهرت تيارات جديدة ترى بأن مفهوم الأمن لا يقتصر على بعده العسكري فحسب، بل هناك أبعاد أخرى لا تقل أهمية وتأثيرا عن مفهوم الأمن القومي، ومن ذلك ما جاء في كتاب روبرت ماكنارمارا (Robert McNarmara)"جوهر الأمن" The essence of Security في ستينات القرن العشرين[31]، مؤكدا على الأبعاد الأخرى غير العسكرية للأمن، وذلك بربط التنمية بالأمن ، إذ إن غياب الأمن لأية دولة يتعذر فيها تحقيق التنمية، كما أن الدول التي تعجز عن تحقيق التنمية تكون عاجزة بطبيعة الحال عن تحقيق أمنها.

المحور الثالث

العوامل المرتبطة بتطبيقات الأمن

لقد كان للدولة القومية الدور الأساسي في تطبيقات الأمن القومي، إذ شاركت الدولة بعض العوامل في ذلك بشكل ارتبطت فيها هذه العوامل بالدولة سلبا وإيجابا بشكل مباشر وغير مباشر وهذه العوامل هي :[32]

1) فكرة المصالح والأهداف القومية: لقد كان ذلك بفعل التغيرات التي طرأت على الحياة السياسية وأنشطتها بعد ظهور الدولة القومية، حيث انعكس ذلك على تصور المخاطر والتهديدات التي تواجهها الدولة القومية، ومن ثم استدعى ذلك تغيرا مقابلا في مفهوم الأمن للاستجابة للمخاطر والتهديدات التي تواجه الدولة.

2) القواعد المنظمة للعلاقات الدولية: هذه القواعد على الرغم من طبيعتها غير الملزمة أصبحت تفرض نفسها على التفاعلات الدولية مما يجعل مخالفتها العلني والمتعمدة مصدرا للإحراج والإزعاج، وفي حالة مخالفتها يتطلب من الدول التي خالفت تقديم المبررات الكافية والدواعي المقنعة عند مخالفتها لتلك القواعد. وعاد ما تعتمد تلك الدول في مبرراتها على الأمن القومي بدعوة حماية وضمان المصالح وتحقيق الأهداف المرتبطة به[33]، مما جعل منه سببا مقنعا يبرر لجوء الدولة إلى أي تصرف لحمايته والدفاع عنه.

3) السياسات الاستعمارية الأوروبية: لقد وسعت هذه السياسات نطاق الأمن ومتطلباته ودفعت به، ليس خارج حدودها الجغرافية فحسب، بل وخارج أقاليمها القارية بعد أن ارتبط أمنها واستقرارها ورفاهيتها بمصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في المستعمرات، كما حدث مع الثورات التي وقعت في بعض الدول النامية؛ في مصر والسودان والهند وغيرها... والتي عرضت المصالح الاستعمارية الغربية للخطر.[34]

4) تغير النظام الاقتصادي الدولي: نظرا للتطور العلمي والتقني وتحسن قدرات الاقتصاد الصناعي وتقسيم العمل دوليا كلها عوامل ساهمت في ربط المصالح الاقتصادية لكل المجتمعات، وأدى ذلك إلى التداخل في سياساتها واحتياجاتها ومصالحها وأهدافها، وتفاعلت بشكل انعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة على أمن هذه المجتمعات والدول.

5) تغير المفاهيم والتصنيفات الاستراتيجية: لقد أدى التحسن الهائل في القدرات التقنية والعسكرية إلى تغير في المفاهيم الاستراتيجية خصوصا بعد ظهور نظريات الحرب الوقائية والحرب الخاطفة والضربة الاستباقية، وهو ما دفع بجزء كبير من شروط الأمن ومصادر التهديد والخطر خارج الحدود الإقليمية والقارية للدولة، ومع انتشار أفكار ونظريات جديدة حول المجال الحيوي وأفكار رواد الجغرافيا السياسية حول قلب العالم ونظريات تصدير الثورة كل ذلك كان له أثره في توسيع نطاق المفاهيم الأمنية وشروطها ومقتضياتها*.

6) العولمة : نظرا لما شاهده العالم من تطور هائل في وسائل الاتصال والمواصلات وثورة المعلومات واتفاقية تحرير التجارة الدولية واندماج الشركات والمصالح الكبيرة، وهو ما جعل عالمنا المعاصر " قرية كوكبية"، الكل فيها يعرف أخبار الكل، ويؤثر كل منهما في الآخر[35]، لذلك فقد امتدت شروط الأمن والأمن القومي في ظروف العولمة إلى ما هو أبعد بكثير من مجرد حماية الدولة أو الدفاع عن حدودها الإقليمية، فعالم اليوم يعيش في ظل معلومات بلا حدود، ومرجعيات بلا حدود، ودول بلا حدود، وشفافية بلا حدود، وبالتالي فإن هذا العالم يواجه أيضا أزمات بلا حدود.[36]

وإذا كانت جملة هذه التأثيرات قد ساهمت في جانب منها في تأسيس مفهوم الأمن القومي وتعيين حدوده وتوضيح أركانه، فقد ساهمت في جانب أخر في توسيع نطاق هذا المفهوم وتنويع أبعاده وشروطه، كما ساهمت في التمهيد في تطوره استجابة للتغيرات التي يتعرض لها النظام الدولي. وعلى سبيل المثال نجد أن نظام الأمن الإقليمي المبني على اتفاقية إقليمية تتم بين مجموعة من الدول تقع في منطقة جغرافية واحدة يسير في هذا الاتجاه، حيث تتفق مجموعة من الدول بشكل طوعي على حفظ الأمن وحل منازعاتها بالطرق السلمية، وتسعى من وراء ذلك كله لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية، إذ يتطلب ذلك بعض الشروط أهمها:[37]

(1 وجود نخب سياسية تلتزم بهذا التعاون الأمني مدركة لعوائد هذا الاتفاق.

(2 وجود رأي عام ضاغط لتحقيق هذا التعاون.

(3 انسجام وتوافق مع المجموعة الدولية ودعمها له.

وهكذا على ضوء ما تقدم تستطيع القول إن مصطلح الأمن قد تطور وتنوع ليشمل اتجاهات وأبعاد مختلفة في الحياة الإنسانية ، فظهر على سبيل المثال ، لا الحصر، ما أصبح بما يعرف بالأمن الصناعي، باعتبار أن الأمن عنصر هام في حماية الصناعة وتطور الاقتصاد القومي، ومع أزمة الغذاء العالمية التي ظهرت في بداية السبعينات بدأنا نسمع على الأمن الغذائي[38]، وهو مفهوم يشير إلى مشكلة الجوع ونقص التغذية التي تتعرض لها بعض المجتمعات في العالم المعاصر، وتأثيرات ذلك على النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي.

المصادر:

(1) محمد خليفة الشيخ، أدوات الضبط الاجتماعي ودورها في ترسيخ مفهوم الأمن الشعبي المحلي (بحوث مؤتمر الأمن الشعبي، أكاديمية العلوم الأمنية، طرابلس، في الفترة من 19- 21- الربيع 2002)، ص:851.

(*) جاء في مختار القاموس معنى كلمة " أمن " من الأمن – والأمن ضد الخوف، وأمن أمننا – وآمن به صدقه، والأمانة ضد الخيانة. (الطاهر أحمد الزاوي، مختار القاموس ، مطبعة عبسى البابي الحلبي وشركاه بمصر، 1964 ، ص : 31) .. كما ورد في منجد اللغة والأعلام كلمة " أمن " بمعنى الاطمئنان بعد خوف، حالة البلاد من حيث النظام واحترام القانون. ينظر المنجد في اللغة والأعلام دار المشرق، المكتبة الشرقية، المطبعة الكاثوليكية،ط31 ، 1991م، ص : 930.

(2) -Barry Buzan" is international security possible? Paper presented at: new thinking about strategy and International security (Conference) edited by Ken Booth (London: Harper Colline-Academic, 19-91), P.31.

(3) سليمان عبد الله العربي، مفهوم الأمن، مستوياته ، وصيفه ، وتهديداته المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت ، العدد 19 , صيف 2008 ، ص : 10.

(4) -John Spanier, Games Nation Play 6th (Washington DC: Cg press 1987). P.117

(5) سليمان عبد الله الحربي، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

(6) أحمد جلال التذمري، متطلبات بناء السلام في العلاقات العربية الافريقية ورقة قدمت إلى ندوة مستقبل العلاقات العربية، من (26 – 28- مايو 1997) ، (جامعة الكويت ، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية الكويت 1998) ص : 288.

(7) سليمان عبد الله الحربي، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

(8) هدى متكيس والسيد صدقي عابدين محرران: قضايا الأمن في أسيا، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد العلوم السياسية، مركز الدراسات الأسيوية، 2001 ص: 222.

(9) عبد الله محمد مسعود وعلي عباس مراد، الامن والامن القومي، المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط1، 2006

(10) المرجع نفسه، ص: 17

(11) المرجع نفسه، ص : 17

(12) مصطفى النشار، تطور الفكر السياسي القديم، من صولون حتى ابن خلدون، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1999

(13) المرجع نفسه، ص: 36

(14) حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسي من افلاطون إلى محمد عبده، مكتبة الأنجلو مصرية القاهرة ط3 1999، ص:112، وكذلك جورج سباين ، تطور الفكر السياسي، الكتاب الثاني ترجمة حسن جلال العروسي، دار المعارف، ط2، 1969، 2 : 220.

(15) عبد الله محمد مسعود وعلي عباس مراد، مرجع سبق ذكره ، ص : 18

(16) ابراهيم دسوقي رياض، وعبد العزيز الغنام، تاريخ الفكر السياسي، دار النجاح، بيروت: ص : 150.

(17) عبد الله محمد مسعود وعلي عباس مراد، مرجع سبق ذكره ، ص : 19-20.

(18) حورية توفيق مجاهد، مرجع سبق ذكره ص: 367.

(19) عبد الله محمد مسعود وعلي عباس مراد، مرجع سبق ذكره ، ص : 19

(20) Richard .N Rosecrans, International Relation : Peace or war- ?
(New York Mac Milan, 1966), P.P (33-35)

(21) على الدين هلال، العرب والعالم، مشروع استشراف مستقبل الوطن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص: 137

(22) أمين هويدي، الأمن العربي في واجهة الأمن الإسرائيلي، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1975، ص: 145.

(23) عبد الله مسعود وعلي عباس مراد، مرجع سبق ذكره، ص: 71.

(24) أحمد هاني، الجاسوسية بين الوقاية والعلاج، د. ت، د.ط ، د. ن ، ص : 99.

(25) محمد عاطف غيث وآخرون، مجالات علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 1985، ص:280.

(26) الطاهر عزيز، الإنسان والمجتمع والثقافة، مجلة الوحدة، الرباط، العدد 21 يونيو 1986، ص: 8.

(27) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1985، ص: 477.

(28) هشام حمدان، الضوابط البيئية وأثرها في التنمية الوطنية، مجلة المستقبل العربي، العدد185 ، يونيو 1994 ، ص : 49.

(29) مدحت أبوب، التبعية والأمن القومي العربي، مجلة الموقف العربي، القاهرة، العدد 97، نوفمبر 1986، ص: 50.

(30) عادل أحمد حشيش، مشكلة الدعم السلعي والأمن الغذائي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1980، ص : 33.

(31) روبرت ماكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة يوسف شاهين، الهيئة المصرية للتأليف والنشر، القاهرة، 1970، ص:125.

(32) عبد الله محمد مسعود وعلي عباس مراد، مرجع سبق ذكره ، ص : 26.

(33) هيثم الكيلاني، إشكاليات بناء الأمن القومي العربي، مجلة الوحدة، الرباط، عدد28، الكانون 1987 ف، ص: 20.

(34) عبد الله محمد مسعود وعلى عباس مراد، مرجع سبق ذكره ، ص : 27 – 28.

(*) من الأمثلة على ذلك سياسة نابليون بونابرت، عن ضرورة العمليات العسكرية في أوروبا وخارجها لحماية الثورة الفرنسية، ونظرية هتلر عن ألمانيا ومجالها الحيوي، ونظرية ماهان وكندر حول قلب العالم، وجزيرة العالم، ونظريات الأمن القومي للكيان الصهيوني العنصري في فلسطين.

(35) صالح وهبي، مرجع سبق ذكره، من: 251.

(36) محمد سعد ابو عامود، الديمقراطية والأمن القومي في العالم المعاصر، مجلة الديمقراطية القاهرة، العدد 5، 2002 ف.

(37) حسن أبو طالب، التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 132 يناير 1996، ص: 17.

(38) عطاء محمد زهرة، في الأمن القومي العربي، بنغازي، جامعة قاريونس، ط1، 1991، ص: 32.